

حسن الأسوة بما ورد في
امامة المرأة بالنسوة

تأليف
عبد العزيز بن محمد بن الصديق

دار الفرقان للنشر الحديث
الدار البيضاء (المغرب)

حسن الأسوة بما ورد في

امامة المرأة بالنسوة

تأليف
عبد العزيز بن محمد بن الصديق

دار العراق للنشر الحديث

73 - 75 ، زنقة ابو رقرق (قودان سابقا)
الهاتف : 31-43-83 ~ الدار البيضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما ألهم، وأنعم، وعلم. وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم .

وبعد: فان امامة المرأة بالنساء في الصلاة سنة مشروعة. وعمل مرغوب فيه. وأمر مستحب ينبغي للنساء المصليات أن يقرن به. ويحرصن على العمل به. وإظهاره في أماكن اجتماعهن أحياء لهذه السنة الثابتة في هذا الوقت الذي ماتت فيه. واندثرت حتى صار أهل العلم يجهلون ثبوتها .

بل وينكرون أن يكون ذلك جائزا في الشرع لبعدهم عن معرفة السنة. واشتغالهم بما لا ينفع ولا يفيد .

وقد كنت جمعت رسالة سميتها (القول المأثور في جواز امامة المرأة بربات الخذور) طبعت في مصر سنة 1368 هجرية. ونفذت. وفي هذه الايام تكرر السؤال عن هذه السنة من جهات متعددة.

وطلب السائلون بيان أمرها ليعم النفع. ويهتدى بها أهل التوفيق .

فحررت هذه الرسالة التي لخصتها من رسالتي السابقة (القول المأثور) مع زيادات مهمة تتعلق بالموضوع اجابة لرغبة الطالبين. وافادة لأهل السنة العاملين وسميتها (حسن الاسوة بما ورد في امامة المرأة بالنسوة) .

والله تعالى يوفقنا. ويهدينا الى الطريق القويم .

اعلم أن صلاة المرأة بالنساء في الفرض. والنفل سنة ثابتة
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .
ورد بها الحديث الصحيح. وذهب الى العمل به الصحابة.
والتابعون. وجماعة من الائمة بعدهم .
فورد القول بامامة المرأة بالنساء عن عائشة. وأم سلمة.
وأسماء بنت أبي بكر الصديق. وابن عباس. وابن عمر رضى الله
تعالى عنهم .

ولم ينقل عن غيرهم خلاف لهم في ذلك. لا سيما وقد كان
النساء يصلين جماعة مع عائشة. وأم سلمة وغيرهما .
مما يحصل به اليقين أن غيرهم من الصحابة علموا ذلك.
وأطلعوا عليه. ولم يقع من أحدهم انكار لذلك. فهو اجماع
سكوتي منهم على مشروعية ذلك .

وبجواز امامتها بالنساء. قال عطاء ومجاهد والحسن البصرى
والشعبى وابراهيم النخعى ولم ينقل عن أحد من التابعين خلاف
قولهم الا شيئاً نقل عن سليمان بن يسار الله أعلم بصحته. وبجواز
امامتها قال الشافعى. وأحمد بن حنبل وسفيان الثورى.
والاوزاعى. واسحق بن راهوية وأبو ثور وداود بن على امام
أهل الظاهر. وجمهور أهل الحديث .

ونقله ابن أيمن عن مالك رحمه الله تعالى. وقال عياض فى
(الاكمال) واختاره بعض شيوخنا. ذكره ابن ناجى فى شرح
الرسالة .

وهو حديث صحيح كما ستعلم. ولا حجة لمن ضعفه مطلقا.
والعجب من الباجي رحمه الله تعالى فانه لما ذكره في (المنتقى)
عقبه بقوله وهذا الحديث مما لا يجب أن يعول عليه .

فلا أدري ما حجته في هذا القول الجائر في شأن هذا الحديث.
وليته أفصح بذلك حتى نكون على بينة وعلم منه .
ولكن الغالب أنه رمى هذا القول رميا بدون أن يكون له فيه
أدنى حجة. انتصارا للقول المشهور في مذهبه من عدم جواز امامة
المرأة بالنساء. كما يظهر ذلك جليا من كلامه في الموضوع أنظر
ج 1 الصفحة 235 .

وحجة أخرى للقائلين بامامة المرأة بالنساء اعتمدها الفقهاء
وأسسوا بها. كثيرا من الاحكام في مذاهبيهم .
وهي عمل الصحابي مع عدم المخالف كما أشرنا الى ذلك
سابقا .

فان الاحتجاج بمثل هذا مما اعتمده الفقهاء في الاحكام
وجعلوه من باب الاجماع السكوتي .
أما حديث أم ورقة فصحه ابن خزيمة وسكت عنه
أبو داود .

والمقرر أنه لا يسكت عن الحديث الا اذا كان صالحا للعمل.
كما صرح بذلك في رسالته التي بعث بها الى أهل مكة قال الحافظ
السيوطي رحمه الله تعالى في اللفية .
قال أبو داود عن كتابه ذكرت ما صح وما يشابه وما به
وهن أقل وحيث لا فصالح الخ .

قال النووي رحمه الله تعالى في الاذكار: وفي كلام أبي داود هذا فائدة حسنة. وهي أن ما رواه في سننه. ولم يذكر ضعفه. فهو عنده صحيح أو حسن. وكلاهما محتج به في الاحكام. فكيف في الفضائل .

(قلت) ومن تكلم في الحديث فانما تكلم فيه من أجل عبد الرحمن بن خالد .
فقد قيل ان فيه جهالة. وهذا لا يضر. ولا يقدر في صحة الحديث لأميرين .

أولهما أن أبا داود لم يضع في كتابه من لا يحتج بروايته. وقال ما ذكرت في كتابي حديثا أجمع الناس على تركه .
فهذه الجهالة ليست من الجهالة القاذحة في الراوى. ولو كانت قاذحة لما صححه ابن خزيمة. ثم ان المجهول لا يخلو من أن يكون حديثه معروفا أو منكرا. فان كان معروفا فجهالته لا تضر. وان كان منكرا أو عرف تفرد به فهو ضعيف. وحديث أم ورقة رضى الله تعالى عنها ليس منكرا فقد ثبت بالرواية الأخرى الصحيحة صلاة الصحابييات بعضهن ببعض .

ثانيهما أن ابن حبان ذكره في الثقات وذلك مع سكوت أبي داود على حديثه .

يدفع الجهالة عنه. ويجعله من المستورين الذين يقبل حديثهم ويعمل به. لانه لم يعرف فيه طعن. ولا رماه أحد بجرح وقد ذكره البخارى في تاريخه. وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل. ولم يتكلما فيه بشيء .

لا سيما وقد توبع مما يجعلنا نطمئن على أنه غير منكر الحديث. ولا مضطرب في الرواية .

فقد رواه الوليد بن عبد الله بن جميع عن جدته أيضا عن أم ورقة رضى الله تعالى عنها .

وقد قال الذهبي في الميزان ما علمت في النساء من اتهمت ولا من تركوها .

فلا يشك من له أدنى المام بعلم الحديث. وخبرة بصناعته ودراية بأصول التخريج .

ان حديث أم ورقة صحيح من غير نظر الى شواهد الموقوفة. وكذلك المرفوعة الضعيفة الاسناد التي لا حرج في العمل بها في هذا الباب .

ثم ان الفقهاء يستدلون بالاحاديث الضعيفة في الحلال والحرام. كما هو معلوم لمن تتبع كتبهم فكيف أجازوا لانفسهم أن يردوا حديث أم ورقة. بحجة جهالة عبد الرحمن بن خالد الواهية. في موضوع لا علاقة له بالحلال والحرام مطلقا. وانما هو من فضائل الاعمال كما هو معلوم فعلى تسليم دعوى الجهالة. فان ذلك لا يزيد عن كون الحديث ضعيفا .

والحديث الضعيف أجمع أهل الحديث. والفقهاء على جواز العمل به في الفضائل. والرغائب .

ومن رد العمل به مطلقا فقد شد عن هذا الاجماع. وسلك سبيل من لا يلتفت الى قوله من المخرمين باتباع الاقوال الشاذة. وذلك خطأ شنيع. وجهل قبيح من صاحبه ومن رجع الى

كتب أهل الحديث. والفقهاء من سائر المذاهب. يتحقق ببعد صاحب هذا القول عن الصواب .

وأما الشواهد المرفوعة الضعيفة لحديث أم ورقة فقد ذكرتها في رسالتي (القول المأثور) .

وأذكر منها هنا شاهدا واحدا: وهو ما رواه زيد بن علي في مسنده عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام قال دخلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أم سلمة رضي الله عنها فاذا نسوة في جانب البيب يصلين. فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أم سلمة أي صلاة يصلين قالت يا رسول الله المكتوبة قال أفلا أمتتهن. قالت يا رسول الله أو يصلح ذلك قال نعم. الحديث .

هذا وإن كان ضعيفا شديدا الضعف لكن الشواهد يغتفر فيها مالا يغتفر في الاصول كما تقرر في علم الحديث .

وأما الشواهد الموقوفة عن الصحابة رضي الله عنهم فقد ورد من طرق عن عائشة رضي الله تعالى عنها كما ذكرت ذلك في (القول المأثور) أنها كانت تؤم النساء في الصلاة المكتوبة .

وعن حجيرة قالت أمتنا أم سلمة رضي الله عنها في صلاة العصر فقامت بيننا. رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما بسند صحيح .

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن .

وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يأمر جارية له

تؤم النساء في رمضان. رواهما ابن حزم في المحلى. فعلى تسليم ضعف حديث أم ورقة رضى الله تعالى عنها .

فبهذه الشواهد يرتقى الى درجة الحسن الذى يحتج به في الحلال. والحرام بلا خلاف .

فضلا عن فضائل الاعمال كموضوعنا هذا بل اذا كان ضعف الحديث من أجل الجهالة أو عدم الضبط من بعض رواته .

فانه يرتقى بالشواهد. والمتابعات ولو كانت ضعيفة الى الصحيح لغيره. وهذا مقرر في علم الحديث معروف عند أهله لا ينكره الا جاهل بمصطلحه .

فلا حجة — بعد هذا البيان — لمن رد هذه السنة. وأنكرها. وأبطل العمل بها .

لا سيما المالكية. والحنفية الذين يقولون ان عمل الصحابي مع عدم المخالف حجة .

وها هم هنا خالفوا عمل الصحابي مع عدم المخالف وقالوا بعدم جواز امامة المرأة بالنساء .

بقى أن نشير هنا الى أن الحافظ ابن القطان الفاسي. زعم هو الآخر أن الوليد بن عبد الله بن جميع الراوى عن عبد الرحمن بن خالد مجهول أيضا .

وهذا من أوهامه. أو تشدده المعروف عنه رحمه الله فالوليد بن جميع من رجال مسلم. وروى له البخارى في الادب المفرد. وأبو داود. والقرمذى. والنسائى. ووثقه ابن معين. وقال أحمد وأبو داود ليس به بأس وروى عنه ابنه ثابت. وحفص بن غياث.

ووكيع. ويحيى بن سعيد القطان. وأبو أحمد الزبيري. ومحمد بن فضيل وأبو أسامة. ويزيد بن هرون. وعبد الله. وموسى وأبو نعيم. وجماعة غير هؤلاء .

فكيف يكون مجهولا وقد روى عنه هذا العدد من الأئمة، هذا ما لا يقوله أحد .

ولم أر أحدا سبق ابن القطان الى الطعن في الوليد بالجهالة. مما يدل على أن ذلك من أوهامه .

ولهذا قال العيني في شرح الهداية فالحديث صحيح. فتبين من هذا كله ان اقتداء المرأة بالنساء في صلاة الفريضة. والنافلة سنة مشروعة لا يجوز ردها .

وأما اجازة الشعبي. وقتاده أن تؤمهن في النافلة دون الفريضة. فتحكم لا معنى له. ولا يدل عليه دليل مطلقا. كيف والامر ورد عاما من غير تخصيص النافلة دون الفريضة. بل في الحديث النص على ذلك كما في رواية الحاكم في المستدرک وأمر أن يؤذن لها. وتقام وتؤم أهل دارها في الفرائض. ثم أن عائشة كانت تصلي بالنساء الفريضة. وكذلك أم سلمة رضى الله تعالى عنهما. ولم يرد أن أحدا من الصحابة انكر عليهما في ذلك. فالحق الذي يجب العمل به هو جواز امامتها في الفريضة والنافلة.

كما قال بذلك الأئمة من رجال السلف للنص الوارد في ذلك. وقد قال أبو ثور. والطبري. وحكاه الباجي في المنتقى عن داود. وهو اختيار الشيخ الأكبر محي الدين في الفتوحات بجواز امامتها بالرجال في الفريضة. والنافلة وأجاز بعض الحنابلة امامتها

بالرجل في النافلة دون الفرض . وهو قول المزنّى من الشافعية
وهذا كله باطل لا يجوز العمل به كما بينت ذلك في (القول المأثور)
ويكفى في بطلانه أنه ورد في بعض طرق حديث أم ورقة -
كما عند الدارقطني - أنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أذن
لها أن تؤم نساء أهل دارها وقد ذكرت أدلة أخرى بعدم جواز
امامتها بالرجل مطلقا لا في فرض ولا في نفل في (القول المأثور).

وبعد هذا التقرير لادلة سنية امامة المرأة بالنساء في الفرض
والنفل ينبغي أن نشير الى ما استدلل به من منع امامتها بالنساء.
مع بيان مختصر لبطلان ذلك. وكونه لا يصلح أن يعارض
به أدلة من أجاز ذلك. ليكون القارئ على بينة من أمرها. وليكون
كتابنا جامعا في موضوعه .

احتج المانعون بأدلة
(الاول) ما ورد في الحديث الصحيح ان النساء ناقصات
عقل. ودين .

فقالوا الامامة يشترط فيها الكمال في الدين والعقل وهو
مفقود من المرأة بنص الحديث .

(الثاني) أن اقتداء الصحابييات ببعضهن في الصلاة كان في
ابتداء الاسلام. ثم نسخ .

(الثالث) ورد الامر بتأخيرهن في حديث آخرهن من حيث
آخرهن الله .

(الرابع) قالوا لو صحت امامة المرأة بهن لما شرع لهن حضور
الجماعة في المسجد .

(الخامس) قياس امامتها في الصلاة على الامامة الكبرى.
فكما لا يجوز أن تكون المرأة خليفة تقوم بشؤون الامة.
وتتولى تسيير أمورها .

كذلك لا يجوز أن تكون امامة بالنساء في الصلاة فهذا أقوى
ما احتجوا به على المنع. ولهم أدلة أخرى تركتها لعدم فائدتها.
وجوابنا عن هذه الادلة يتلخص فيما يلي: أما استدلالهم
بحديث ناقصات عقل ودين فالجواب عنه أننا لا نقول بجواز
امامتها بالرجل الذي هو اكمل منها عقلا. ودينا .
وانما نجيز امامتها بالمرأة التي هي مثلها في النقص فلا
اعتراض .

وهذا مثل قولهم: ان الصلاة وراء الامي لا تصح للقارىء.
وتصح للامي مثله .
على أن الحديث لا يدل على شيء مما قلتم. فليس فيه نهى
عن امامة. ولا غيرها .

وانما فيه الاخبار بما طبعت عليه المرأة لا غير فهو مثل غيره
من الاحاديث التي تخبر بأن الانسان طبع على حب المال. والحرص
وطول الامل وغير ذلك مما جاء مفسرا لما في القرآن الكريم من
الاخبار عن حقيقة الانسان. وما طبع عليه من الاخلاق الذميمة.
كالكفر بالنعمة، والجحود، والكنود، ونكران الجميل وكونه لاجل
ذلك في خسر. وفي أسفل سافلين .

لتظهر منه الله تعالى الكاملة. وهدايتة العظيمة ونعمه
السابعة. على الذين اصطفاهم. وهداهم واتبعو سبيل الرشده .

ولذلك استثنى سبحانه وتعالى في أغلبها. فليس في الحديث الذي استدلوا به غير هذا .

بدليل وجود الصديقية في النساء كما أخبر الله تعالى عن مريم. وهي أقرب المقامات الى الله تعالى بعد النبوة . بل ذهب جماعة من الائمة الى وجود النبوة في النساء. وظاهر القرآن يدل عليه .

كقوله تعالى وأوحينا الى أم موسى. وقوله يا مريم اقتنى لربك الآية. والمسألة فيها نزاع وكلام طويل . ولكن الذي أرجحه أن الله تعالى اختار نبيات من النساء أيضا. وقد نقل عن الأشعري أن في النساء عدة نبيات وحصرهن ابن حزم في ست: حواء. وسارة. وهاجر وأم موسى وأسية ومريم . ومن نقل الاجماع على عدم وجود النبوة في النساء فقد جازف. وأظهر الجهل بأقوال أهل العلم. وذلك أن العلماء قالوا النبي من جاءه الملك عن الله بحكم من أمر أو نهى أو بأعلام مما سيأتى .

وقد ثبت مجيء الملك لسارة وأم موسى. ومريم وغيرهن بأمر شتى من ذلك من عند الله تعالى ووقع التصريح بالايحاء لبعضهن في القرآن وأقوى ما احتج به المانعون من وجود النبوة في النساء قوله تعالى: وما أرسلنا من قبلك الا رجالا .

وهذا لا حجة فيه فاننا لم نقل بوجود الرسالة فيهن. وانما نقول بوجود النبوة فقط وهي تخالف الرسالة كما هو مقرر فبطل الاحتجاج بهذه الآية على دعواهم .

والمقصود أن الأدلة قائمة على أن النبوة وجدت في النساء.
وأن الله تعالى أوحى إلى بعضهن كأم موسى، ومريم وغيرهما .
وقال تعالى بعد أن ذكر مريم والأنبياء بعدها أولئك الذين
أنعم الله عليهم من النبيين. فدخلت مريم في عمومهم .

والمراد مما ذكرناه من هذه المسألة هو أن الحديث الذي
استدلوا به من كون المرأة ناقصة عقل ودين لا يصلح لإبطال
ما ثبت للنساء من فضل في الدين وإنما ذلك جاء لبيان أصل
ما طبعن عليه لا غير مثل ما جاء في وصف طبيعة الرجل من
نقص وخسران وراجع الأصل فقد ذكرت فيه ما يزيدك يقيناً
بفساد استدلالهم بهذا الحديث على منع إمامة المرأة بالنساء.

(وأما قولهم) ان اقتداء الصحابييات ببعضهن في الصلاة كان
في أول الإسلام ثم نسخ .

فهو من أبطل ما استدلوا به. وأفسد ما احتجوا به على ذلك.
ولفتك السروجي الحنفى نفسه يرده على أهل مذهبه
فانه أوقع في نفوس المانعين من الحنفية .

فقد قال بعد أن ذكره: وفيه بعد لانه عليه الصلاة والسلام
أقام بمكة بعد النبوة ثلاث عشرة سنة كما رواه البخارى ومسلم.
ثم تزوج عائشة بالمدينة، وبنى بها وهى بنت تسع وبقيت عنده
عليه الصلاة والسلام تسع سنين. وما تصلى اماما الا بعد بلوغها
فكيف يستقيم حمله على ابتداء الاسلام ؟

هذا كلام السروجى في رد دعوى النسخ لصلاة الصحابييات
ببعضهن وهو مفيد كاف .

لكن فاته أن يذكر برهانا أوضح. وحجة أظهر على فساد النسخ الذى زعموه .
وهو أن صلاة عائشة. وأم سلمة رضى الله تعالى عنهما بالنساء كانت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وكيف يجوز لأمرى المؤمنين عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما ومعهما ابن عمر وابن عباس. وهما من علماء الصحابة. أن يعملوا بالشرع المنسوخ. ويأمروا به غيرهم هذا ما لا يجوز القول به. بل ولا يخطر فى بال عاقل وبيان ذلك أن النساء اللاتى نقلن صلاة عائشة وأم سلمة رضى الله تعالى عنهما بهن كن تابعيات ولم يكن فى عصر النبى صلى الله عليه وآله وسلم. مما يدل على أن عمل الصحابة استمر على هذه السنة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ولو كان منسوخا لما فعلوه بعد وفاته. ولو فعله بعضهم مع جهله بالناسخ لوقع الاعتراض من البعض الآخر على ذلك كما وقع فى قضية التطبيق فى الصلاة. وقضية المتعة فى النكاح. وغيرهما من القضايا كثير جدا فان التطبيق فى الصلاة كان مذهب ابن مسعود ولم يصله نهى النبى صلى الله عليه وآله وسلم حتى أخبره الصحابة بذلك. وكذلك متعة النكاح اشتهر عن ابن عباس القول بها ولم يصله نسخها فيما قالوا فكان يفتى بها .
وكذلك صلاة عائشة وأم سلمة بالنساء لو كان ذلك فى أول الاسلام ونسخ. كما قالوا ولم يبلغ ذلك أم سلمة وعائشة لأبلغهما غيرهما من الصحابة. ذلك كما وقع فى غيرها من المسائل الأخرى

التي أثرت الى بعضها .
وحيث ان ذلك لم يقع كان ذلك دليلا على بطلان ما زعموه
من نسخها لانه لم يقع في شريعتنا . والحمد لله عمل بحكم منسوخ
مطلقا أبدا لعدم العلم بالناسخ .
بل لابد من أن يحفظ الله تعالى شريعته باظهار الناسخ .
وابلاغه لمن جهله .

ومحال أن يغيب حكم من أحكام الشريعة عن جميع الصحابة
فلا يعرفه منهم أحد .

لان الله تعالى أخبر أنه تكفل بحفظ الشريعة وانه لا يضيع
منها شيء ولو غاب شيء من أحكامها عن جميع الصحابة ثبت
ضياعه لانه لا سبيل الى وصوله لمن بعدهم الا من طريقهم فلهذا
كان صلاة عائشة وأم سلمة بالنساء بعد وفاة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أعظم دليل . وأوضح برهان على بطلان دعوى
نسخ هذه السنة .

فصلاة عائشة رضى الله تعالى عنها بالنساء روتها ريطة
الحنفية، وتميمة بنت سلمة تقول ريطة الحنفية ان عائشة أمتهم
فكانت بينهن في صلاة مكتوبة . رواه عبد الرزاق والدارقطني .
والبيهقي بسند حسن .

وتقول تميمة بنت سلمة ان عائشة أم المؤمنين أمت النساء
في صلاة المغرب فقامت وسطهن وجهرت بالقراءة . رواه ابن حزم
في المحلى .

وصلاة أم مسلمة رضى الله تعالى عنها بهن روتها خيرة أم

الحسن البصرى. وحجيرة بنت حصين تقول خيرة أم الحسن البصرى. كانت أم سلمة تؤمن في رمضان وتقوم وسطهن رواه ابن حزم وتقول حجيرة بنت حصين أمتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت بيننا. رواه عبد الرزاق في المصنف ومن طريقه ابن حزم في المحلى وكذلك قال عطاء وهو تابعى ان عائشة كانت تؤم النساء فتقوم معهن في الصف، رواه ابن أبى شيبة والحاكم والبيهقى .

فهذا أظهر دليل على فساد دعوى النسخ التى أدعوها وذهبوا اليها .

لأنهم أخبرنا عما وقع من صلاة عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .
ويزيدها بطلاننا قول ابن عباس تؤم المرأة النساء تقوم وسطهن كما فى سنن البيهقى .
وكذلك ما رواه ابن حزم عن ابن عمر أنه كان يأمر جارية له تؤم النساء فى رمضان .

فالتمسك بدعوى النسخ بعد عمل الصحابة بهذه السنة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدل على جهل عظيم. وقصور كبير فى الفهم. ولأجل هذا كان دعوى نسخ حكم من الأحكام تحتاج الى دليل ثابت صحيح لا لبس فيه. والا أبطل الانسان الشريعة بهواه. ورد أحكامها بجهله. وتهوره.
كما فعل الفقهاء فى هذه المسألة. وفى غيرها من المسائل المخالفة لمذهبهم. مثل مسألة وضع اليمنى على اليسرى فى الصلاة

فانهم لما لم يجدوا حيلة لرد أدلتها الواضحة الصحيحة قالوا انها منسوخة. وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ترك ذلك في الصلاة قبل وفاته بعدة شهور .

واستدلوا على ذلك بخبر مكذوب موضوع لا أصل له ولم يذكره الا جهلة المغاربة المتعصبون لمذهبهم والمنسوخ من آيات وأحاديث الاحكام معدود على رؤوس الاصابع. قد لا تبلغ الخمسين على ما قيل في ذلك. وأما ما أجمع على نسخه فلا يبلغ العشرة .

وقد ألف الائمة في ذلك المصنفات فبالرجوع اليها يتبين تهور من يدعى النسخ في كثير من الاحكام بدون دليل. ولا برهان. وذلك من كبائر الذنوب .

لان ذلك يؤدي الى ابطال الشريعة. واسقاط أوامر الله تعالى بالظن. والهوى والعياد بالله .

واستدلّاهم بحديث أخروهن من حيث أخرهن الله. باطل أيضا لأنه لم يثبت مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الهداية لم أجده مرفوعا. وهو عند عبد الرزاق، والطبراني من حديث ابن مسعود موقوفا في حديث أوله كان الرجل والمرأة من بنى إسرائيل يصلون جميعا الحديث، ووهم من عزاه لدلائل النبوة مرفوعا وزعم السروجي عن بعض مشايخه أنه في مسند رزين (قلت) وحتى لو ثبت في مسند رزين كمالا زعم بعض مشايخ السروجي. فلن

رزينا جمع في مسنده مالا أصل له. وأدخل فيه مالا سند له مطلقا. كما هو معلوم عند طلبه الحديث. وكثيرا ما يشير الحافظ المفدى الى هذا في كتابه (الترغيب والترهيب) . فان كان رزين أدخل فيه هذا الحديث فهو من ذلك النوع الذى لا أصل له في المرفوع .

ثم بعد هذا لو سلمنا ثبوته بالسند الصحيح لما كان لهم فيه حجة مطلقا. بل ولا شبه حجة لان الله تعالى أخرهن عن الرجال. ولم يؤخرهن عن بعضهن. ونحن نقول بهذا فمعاذ الله أن نقدمها على الرجال فى صلاة أو غيرها . (وأما قولهم) لو صحت امامة المرأة بهن لما شرع لهن حضور الجماعة فى المسجد .

فبطلانه أظهر من أن يشتغل برده. وفساده أوضح من أن ينبه عليه. وذلك أنه معارضة للنص بمجرد الرأى. ورد للسنة الصحيحة بالاستدلال.

وذلك باطل عند العلماء: ولو سلك الانسان هذا المسلك مع الاحكام الثابتة بالقرآن والسنة لما استقر عنده العمل بحكم من الاحكام. ولا تمسك بسنة من السنن مطلقا . والواجب على المؤمن اذا ثبتت لديه السنة أن يسارع الى العمل بها. بدون أن يضرب لها الامثال ويلتمس فى ردها العلل الواهية الفاسدة .

ليبقى حكم مذهبه صحيحا. وقول امامه سالما ثم لا مانع من أن تشرع لهن الجماعة فى البيوت مع حضورها فى المساجد

مع الرجال وان كان الافضل لهن حضورها في البيت كما أن الافضل للرجال حضورها في المساجد .

ومن المعلوم أن النساء لا يشبهن الرجال في امكان حضورهن الجماعة في المسجد كل وقت لاشتغالهن بأمور المنزل . وتربية الاولاد الى غير هذا من الاعمال التى تشغلن في غالب الاحيان عن حضور الجماعة في المسجد .

فشرع لهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاجل هذا الجماعة في بيوتهن ليلا يحرم من فضيلة صلاة الجماعة . وثوابها الذى يزيد عن صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة . في الوقت الذى لا يمكن لهن حضور الجماعة في المسجد كما هو الحال في الرجال اذا اجتمعوا في مكان . ولم يمكنهم اتيان المسجد لعذر منعهم من ذلك أن يصلوا جماعة . كما أمر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غير حديث .

وقد يأتى على المرأة وقت لا يتيسر لها اقامة الجماعة فى المنزل أما لعدم وجود غيرها معها . وأما لوجود مانع لمن معها من الصلاة .

فشرع لها في هذا الوقت أن تحضر الجماعة مع الرجال فى المسجد . ليحصل لها فضل الجماعة وأجرها .

يضاف الى هذا أن حضورها الجماعة مع الرجال في المسجد فيه معنى آخر جميل .

أشار اليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبينه للنساء لما أمرهن أن يحضرن صلاة العيد مع الرجال .

بقوله: ليشهدن الخير ودعوة المسلمين ففي حضورها الجماعة في المسجد نيل بركة جمع المسلمين. والتعرض لما يشملهم من الدعاء والطلب. والرغبة الى الله تعالى .
لان للجمع العظيم أثراً كبيراً في ذلك كما أشار الى ذلك نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم .
مع الاستفادة من الصلاة خلفهم معرفة أركان الصلاة. واثقان أدائها .

(وأما قياسهم) امامتها في الصلاة على الامامة الكبرى. فكان الاولى بهم ألا يذكروه في كتبهم لانه من المقرر المعلوم عند كل مسلم في شرق الارض وغربها قديما وحديثا .

أن القياس في مقابلة النص فاسد. وهذا لا يحتاج الى تقرير. وتعريف. لان الاجماع استقر عليه كما قلنا. ولا تجد أحدا من المسلمين يقول بخلافه .
وهذا ينبغي أن يرد به على الحنفية ومن قال معهم بجواز تولية المرأة القضاء .

فكما لا يجوز أن تتولى الامامة الكبرى فكذلك لا يجوز بالقياس على ذلك أن تتولى القضاء. لان القاضي يعتبر خليفة للامام في فصل الخصومات بين الناس .
فكما لا يجوز أن تتولى المرأة الخلافة كذلك لا يجوز أن تكون خليفة لمنصب الخليفة. وهذا ظاهر لا يحتاج الى بيان. والكلام عليه مستوفى في كتب الفقه .

لان القاضي يعتبر خليفة للامام في فصل الخصومات بين الناس .

وقد تناقض الحنفية في هذا القياس فمنعوا المرأة من ان تؤم قياسا على الامامة الكبرى ولم يلتفتوا الى هذا في امامة العبد فقالوا بجواز امامته مع اجماع اهل العلم على عدم جواز توليه الامامة الكبرى .

وكذلك اتفق الاربعة على أنه لا يجوز أن يكون العبد قاضيا . ومع هذا خالف الحنفية قياسهم واجازوا امامته في الصلاة . وصدق الله اذ يقول: ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا .

وبعد هذا البيان الموجز في حكم امامة المرأة بالنساء. نذكر مسائل مهمة تتعلق بامامتها تتميما للفائدة .

(الاولى) قال النووي رحمه الله تعالى في المجموع تسن الجماعة للنساء بلا خلاف عندنا لكن هل تتأكد في حقهن . كتأكدها في حق الرجال فيه وجهان (احدهما) تستحب لهن كما تستحب للرجال (ثانيهما) لا تتأكد في حقهن كتأكدها في حق الرجال . فلا يكره لهن تركها . وان كره للرجال مع قولنا هي لهن سنة . (قلت) وهذا هو الحق فان الجماعة لهن سنة من غير شك كما دل على ذلك الحديث . وعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم .

بل هي داخلة تحت قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة .
فلهذا أقول: انها تتأكد في حقهن كما تتأكد في حق الرجال .

فاذا اجتمعن فلا ينبغي لهن أن يتركن الصلاة جماعة كما هو شأن النساء اليوم فان المصليات منهن يجتمعن. ولا يصلين جماعة لجهلن بهذه السنة. ولعدم تعريف رجالهن لهن بذلك. وموافقتهم على ما هن فيه من جهل بالدين واعراض عن أحكامه .
(الثانية) جماعتهن في البيوت أفضل من المسجد. ففي سنن أبي داود بسند صحيح عن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمنعوا نساءكم المساجد. وبيوتهن خير لهن .
فدل الحديث على أن جماعتهن في البيوت أفضل حيث كانت صلاة المرأة مطلقا في بيتها أفضل من المسجد .

(الثالثة) هل يستحب لهن الاذان والاقامة كالرجال أو لا ؟
فمذهب داود الظاهري أن ذلك مستحب لهن أيضا قال ابن حزم في المحلى: ولا آذان على النساء ولا اقامة فان آذن وأقمن فحسن. برهان ذلك أن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالأذان إنما هو لمن افترض عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة في الجماعة. بقوله عليه الصلاة والسلام فيؤذن لكم أحدكم. وليؤمكم أكبركم. وليس النساء ممن أمرن بذلك. فاذا هو قد صح فالآذان ذكر الله تعالى. والاقامة كذلك. فهما في وقتها فعل حسن وروينا عن ابن جريح عن عطاء تقيم المرأة لنفسها وقال طاوس كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم .
وقال الشافعية: في المشهور من مذهبهم يستحب لهن الاقامة دون الأذان .

وفى غير المشهور يستحبان لهن فان أذنت المرأة فلا ترفع

صوتها فوق ما تسمع صواحبها .
والصواب استحباب الأذان والاقامة لهن من غير شك .

فان ذلك ذكر الله . وفعل خير . والمرأة مطلوب منها ذلك مثل الرجل . لا سيما وقد فعله الصحابييات عند جماعتهن . مثل عائشة أم المؤمنين رضى الله عنها فمنعهن من ذلك لا يدل عليه دليل يعمل به وحتى لو رفعت صوتها فلا مانع لان صوتها ليس بعورة كما هو معروف معلوم .

وقد كان الصحابة يتحملون العلم . ويسمعون الحديث من أمهات المؤمنين رضى الله تعالى عنهن من وراء حجاب .
فلو كان صوتها عورة لما جاز لهن أن يحدثن الرجال بشيء مطلقا .

والقرآن دل على هذا أيضا فقد قال الله سبحانه لنساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا تخضعن بالقول فيطمع الذى فى قلبه مرض .

فلم ينههن عن الكلام مطلقا مع من يسألهن وانما نهاهن عن الخضوع . واللين فيه لا غير للعلة التى بينها سبحانه .
وهكذا ينبغى لكل امرأة احتاجت الى مخاطبة الرجل الاتلين فى مخاطبته . ولا تخضع له بالقول ولو كان صوت المرأة عورة لما جاز مطلقا أن تخاطب الرجال .
كما هو الحال فى سائر ما حرمه الله تعالى على المرأة أن تبديه للرجال .

وقال تعالى للصحابة : واذا سألتموهن متاعا فاسألوهن فمن وراء حجاب .

فأباح سبحانه للصحابة الطلب منهن، وسألهن المتاع .
وذلك يدعو جزما الى جوابهن لمن سألهن والرد على السؤال.
والمقصود أن صوت المرأة ليس بعورة ولا يوجد دليل مع من قال أنه عورة .

ولاجل هذا ذهب جماعة الى جواز أذان المرأة للرجال. وهو قول اللخمي. والقرافي من المالكية غير أنهما قالا يكره لها ذلك.
(الرابعة) مذهب الجمهور أن المرأة التي تؤم النساء تقف وسط الصف .

وقال ابن حزم: ما نعلم لمنعها من التقدم حجة أصلا. وحكمها عندنا التقدم أمام النساء. وما نعلم لمن منع من امامتها النساء حجة أصلا .

(قلت) وهذا هو الحق فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما أمر أم ورقة بأن تؤم أهل دارها لم يقيد امامتها بشيء مطلقا .

بل أطلق الامر بذلك. وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.
فدل ذلك على أنها مثل الرجل في التقدم على الصف وبذلك يمكن الاقتداء بها .

وأما فعل الصحابييات في ذلك فغير حجة في المنع ولا يخرج ذلك عن كونه استحسانا منهن لا غير من غير أن يكون عندهن توقيف في ذلك .

(الخامسة) لها ان تجهر بالقراءة في موضع الجهر كالرجل سواء .

لعموم أمره صلى الله عليه وآله وسلم لام ورقة بالامامة بأهل دارها بدون أن ينهها عن الجهر . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .
وقد كانت عائشة رضى الله تعالى عنها تجهر كما تقدم وهو مذهب الشافعية .

وكذلك التكبير حكمه حكم القراءة . فتجهر به في موضع الجهر . وتسرى في موضع الاسرار والقائلون بأن صوتها عورة منعوا أن تجهر بالقراءة والتكبير . وقالوا لو رفعت صوتها بطلت صلاتها . كما هو الشأن في سائر بدننها وهذا باطل لا أصل له . فقد علمت أن صوتها ليس بعورة .

(السادسة) في مواضع مختلفة .

(الاول) قال ابن قدامة في المغنى اذا أمت المرأة قامت عند يمينها كالأموم مع الرجال .

(الثانى) تصح صلاة المرأة خلف الخنثى .

(الثالث) اذا صلت المرأة بالرجل أو الرجال فانما تبطل صلاة الرجال . وأما صلاتها وصلاة من وراءها من النساء فصحيحة في جميع الصلوات هذا على قول الجمهور بأنها لا تؤم الرجال وهو المؤيد من حيث الدليل .

وأما على قول أبى ثور، وابن جرير الطبرى، وداود بن

على الظاهري، والشيخ الأكبر محي الدين. فصلاتهم وراءها
صحيحة .

وقد استدل الشوكاني في نيل الاوطار لهذا المذهب بما يعلم
عند مراجعته .

ولكنه استدلال ضعيف كما بينته في (القول المأثور) .
(الرابع) يستحب للزوج أن يأذن لها إذا استأذنته الى المسجد
للصلاة. لكن بشرط الا تلبس ثياب الزينة. ولا تتعطر. فاذا فعلت
ذلك وجب عليه أن يمنعها من المسجد .

(الخامس) يحرم على المرأة حضور المسجد في الثياب الفاخرة
التي تلفت الانظار اليها .

ويحرم عليها أيضا التعطر اذا أرادت المسجد كما روى مسلم
في صحيحه عن زينب الثقفية امرأة ابن مسعود رضى الله تعالى
عنهما قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا
شهدت احداكن المسجد فلا تمس الطيب وروى أبو داود بسند
صحيح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال لا تمزموا اماء الله مساجد الله، ولكن يخرجن وهن تفلات.
يعنى تاركات الزينة والطيب .

ويجب عليها اذا تطيبت ألا تخرج الى المسجد حتى تغتسل
غسلها من الجنابة. والا كانت صلاتها غير مقبولة .

كما روى أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلاة امرأة تطيبت لهذا المسجد
حتى ترجع فتغتسل غسلها من الجنابة .

وروى أحمد. ومسلم. وأبو داود. والترمذي عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرأة أصابت
بخورا فلا تشهد معنا العشاء الآخرة .

فيجب على المرأة المسلمة أن تتنبه لهذا وتحذر من الوقوع
فيه غاية الحذر .

لتسلم من الوعيد الوارد في ذلك. ولتصح صلاتها ويكون لها
الأجر، والثواب الذي يكون للرجل في حضور الجماعة .
والنساء اليوم بذل أن يتعرضن لرحمة الله تعالى، وفضله،
ومغفرته. بحضور الجماعة مع المسلمين في المسجد .
كما أخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما
أمر النساء بحضور صلاة العيد مع المسلمين .

صرن يلبسن الثياب الجيدة عند الذهاب الى المسجد. مع
التعطر. والتبختر وغير ذلك مما حرمه الله تعالى عليهن عند
خروجهن يتعرضن للعنة الله تعالى. والبعد من رحمته وكثيرا
ما تراهن يدخلن المسجد وهن رافلات في الزينة. متعطرات.
باديات لشعورهن يتبخترن في مشيتهن. يزاحمن الرجال في
دخولهن وخروجهن .

وذلك كله يوجب لهن اللعنة. ولرجالهن أيضا الموافقين لهن
على ذلك .

كما روى ابن ماجه في سننه عن عائشة قالت بينما رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس في المسجد اذ دخلت امرأة
من مزينة ترفل في زينة لها في المسجد. فقال النبي صلى الله عليه

وءاله وسلم: يا أيها الناس انهوا نساءكم عن لبس الزينة .
والتبخر في المسجد فان بنى اسرائيل لم يلعنوا حتى لبس
نساؤهم الزينة. وتبخرن في المساجد .

ولهذا قالت عائشة رضى الله تعالى عنها كما في الصحيح
لو رأى رسول الله صلى الله عليه وءاله وسلم ما أحدث النساء
بعده لمتعن اتيان المسجد .

قالت عائشة هذا في عصرها في القرن الذي شهد له رسول
الله صلى الله عليه وءاله وسلم بالخير .

فكيف الحال في هذا العصر الذي عم فسادُه وانتشر شره.
وفسق شبابه. وطفى نساؤه وارتفع فيه الايمان من القلوب. وضل
الصغير والكبير عن سواء السبيل .

ولهذا كان الاولى للمرأة المسلمة اليوم أن تلتزم دارها.
وتؤدى فريضتها في بيتها وحدها ان لم يمكنها أن تصلى جماعة
مع أخواتها .

كما يجب عليها اذا دخلت المسجد أن تصلى في آخر الصفوف.
حتى لا يكون وراءها صف للرجال مطلقا. والا كانت عاصية لا
فائدة لها في حضور المسجد .

لما روى مسلم. وأبو داود، والترمذى. والنسائى وابن
ماجه عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وءاله
وسلم خير صفوف الرجال أولها. وشرها آخرها. وخير صفوف
النساء آخرها وشرها أولها .

وروى أحمد. والبيهقي في سننه واللفظ له عن أبي مالك
الاشعري قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يليه في الصلاة
الرجال. ثم الصبيان ثم النساء. وسنده فيه ضعف .
وروى أحمد. ومسلم. وأبو داود. والبيهقي عن أنس أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى به وبأمه أو خالته فأقامني
عن يمينه. وأقام المرأة خلفنا وروى أحمد. والنسائي عن ابن
عباس قال صليت الى جنب النبي صلى الله عليه وآله وسلم.
وعائشة معنا خلفنا. وأنا الى جنب النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أصلى معه .

وفى الصحيحين عن أنس قال صليت أنا ويقيم في بيتنا خلف
النبي صلى الله عليه وآله وسلم. والعجوز من ورائنا .
فدلت هذه الأحاديث على أن المرأة إذا حضرت مع الجماعة
الامام. ورجل ولو كان صبيا كان موقف الرجل عن يمينه. وموقفها
خلفها وانها لا تصف مع الرجال. ولو كانوا محارم لها كما في
قصة أنس مع أمه حيث جعلها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم خلفهما .

وقد اختلف الفقهاء هل تجزئها صلاتها إذا صلت بجنب
الرجل أولا .

فذهب الجمهور الى أنها تجزئها وان كانت آثمة في ذلك .
وذهب آخرون الى فساد صلاتها وصلاة الرجل الذي يصلى
جنبها وخلفها. وفساد صلاة من في صفها ان علموا بكونها في صفهم.
وحجة هؤلاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل

مكان المرأة في الجماعة خلف الرجال .
فاذا تعدت موضعها الذي حده لها فقد عصت في ذلك. ولم
تصل الصلاة التي أمرت بها .
والمعصية لا تجزى عن الطاعة. والسيئة لا تنوب عن الحسنة.
فلاجل ذلك تكون صلاتها فاسدة .

وأما فساد صلاة الرجل اذا صلى جنبها أو خلفها وهو يعلم
فلتفريطه ووقوفه الى جنبها أو خلفها. وقد أمر رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم بالتقدم عليها .
(السادس) يستحب للنساء اذا صلين في المسجد أن ييادرن
بالخروج عقب انتهاء الصلاة. ويستحب للامام ومن معه من الرجال
أن يتأخروا عن الانصراف. حتى ينصرف النساء. ليلا يدركهن
الرجال .

فقد ثبت في الصحيح عن أم سلمة رضى الله تعالى عنها
قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام
النساء حين يقضى تسليمه. ويمكث هو في مقامه يسيرا قبل أن
يقوم. قال نرى والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل
أن يدركهن أحد من الرجال .

(السابع) لا يجوز للرجل أن يصلى بامرأة أجنبية ليس
معه محرم. لنهي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخلوة بالاجنبية
الامع ذي محرم .

بل نص الشافعى على أنه يحرم أن يصلى الرجل بنساء
منفردات الا أن يكون فيهن محرم له أو زوجة .

لكن قطع جمهور أصحابه بالجواز لان النساء المجتمعات لا يتمكن في الغالب الرجل من مفسدة ببعضهن في حضرتهن .
(الثامن) كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها استحب الجماعة فيها للنساء . فريضة كانت أو نافلة . اذ لا يوجد دليل يخص الرجال عنهن في ذلك .

بل كل ما خوطب به الذكور في الاوامر الشرعية يدخل فيه النساء . والاناث . الا ما أتى النص . أو ثبت الاجماع على اخراج النساء والاناث من ذلك ومن قال خلاف ذلك فقد أتى بزور من القول يبطله نصوص القرآن والسنة . وكلام العرب الذي أنزل به القرآن .

فقلوه تعالى افعلوا الخير لعلكم تفلحون يشمل الذكور والاناث من غير شك .

لان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بعثه الله تعالى للرجال والنساء بعثا مستويا . وخطابه تعالى وخطابه صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء خطابا واحدا .

فلا يجوز أن يخص الرجال شيء من ذلك دون النساء الا بنص . أو اجماع .

فلهذا نقول ان كل صلاة استحب للرجال الجماعة فيها استحب الجماعة فيها للنساء أيضا فريضة كانت أو نافلة .

لنصوص الواردة من الشارع في الترغيب في ذلك وهي تشمل النساء كما تشمل الرجال . اذ لم يأت نص أو اجماع يخص

الرجال دونهن في ذلك .

فيستحب لهن أن يصلين العيد جماعة مع بعضهن . وكذلك صلاة الكسوفين الشمس والقمر وصلاة الاستسقاء . وصلاة الجنازة وقيام التراويح في رمضان . وغير ذلك .

(التاسع) اذا مات الرجل ولم يحضره الا النساء . فانه يجب عليهن الصلاة عليه بلا خلاف ويسقط الفرض بفعلهن .

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا على صاحبكم فالنساء يشملهن هذا الامر في وجوب الصلاة على الجنازة اذا لم يوجد غيرهن .

ويستحب لهن الصلاة عليه جماعة لما ذكرناه سابقا وقيل يستحب لهن الجماعة اذا كان الميت امرأة وهذا شاذ لا معنى له . ولا يشهد له دليل .

وقال مالك في المدونة يصلى النساء على الرجل اذا مات معهن . وليس معهن رجل . ولا تؤمهن واحدة منهن . وليصلين وحدانسا واحدة واحدة وليكن صفوفنا .

وهذا على مذهبه في عدم جواز امامتها بالنساء وقد عرفت ما فيه سابقا . وفي كتاب الاثار لابي يوسف عن ابراهيم . اذا مات الرجل مع النساء صلين عليه وتقوم التي تؤمهن وسطهن .

(العاشر) لم يرد ما يخص المرأة عن الرجل في شيء من أحكام الصلاة . وصفة الركوع والسجود والقعود في التشهد كما يقول كثير من الفقهاء من كونها تضم فخذيها في ركوعها وسجودها . وانها لا تفرج اصابعها في الركوع . وانها تتورك في

حال جلوسها للتشهد. ولا ترفع يديها خذاء أذنيها. الى غير هذا من القيود المذكورة في كتب الفقه لأصحاب المذاهب الاربعة .

وكل ذلك باطل لا أصل له فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في الحديث الصحيح صلوا كما رأيتموني أصلى . ولم يخص بهذا الخطاب الرجال دون النساء. فهو عام يشمل الرجال والنساء كما قلنا .

ولم يأت دليل صحيح أو اجماع يخص المرأة عن الرجل بحكم أو صفة في ذلك دون الرجل .

فكما يجب على الرجل الاقتداء به في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم. لأمره بذلك .

كذلك يجب على المرأة أن تصلي كما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي لأمره صلى الله عليه وآله وسلم بذلك. وهذا وإن كان واضحا لا يحتاج الى دليل لما قررناه سابقا من دخول المرأة مع الرجل في الخطاب الا أن يأتي دليل يدل على التخصيص فيعمل به فيما خص به المرأة .

فاننى أذكر هنا ما يزيد لهذا وضوحا وبيانا. وليعلم من لم يفقه أن الصحابة رضى الله تعالى عنهم كانوا يأخذون الاوامر الشرعية على عمومها لا يخصصونها بها الرجل عن المرأة. الا ما ورد تخصيصه بالنص .

وذلك ما رواه أحمد. والطبرانى بسند حسن كما قال الحافظ الهيثمى في مجمع الفوائد عن عبد الرحمن بن غنم أن أبا مالك الأشعرى جمع قومه فقال: يا معشر الأشعريين اجتمعوا واجمعوا

نساءكم وابناءكم أعلمكم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فاجتمعوا وجمعوا نساءهم وابناءهم ثم ذكر الحديث وفيه فاذن
وصف الرجال في أدنى الصف. وصف الولدان خلفهم. وصف النساء
خلف الولدان. ثم أقام الصلاة فرفع يديه. وكبر. فصلى بهم. فلما
قضى صلاته أقبل على قومه بوجهه فقال: احفظوا تكبيرى وتعلموا
ركوعى. وسجودى. فانها صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم التى كان يصلى لنا الحديث .

فلم يخص أبو مالك الأشعري رضى الله عنه النساء اللائى
صلين خلفه بشيء عن الرجال في الاقتداء بصلاة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم .

فدل ذلك — كما قلنا — على أن الرجل والمرأة سواء في أفعال
الصلاة. وصفة الركوع، والسجود، والقعود .

وقال البخارى في صحيحه باب سنة الجلوس في التشهد.
وكانت أم الدرداء تجلس في صلاتها جلسة الرجل .

ولعل البخارى رحمه الله تعالى عقد هذه الترجمة ردا على
الحنفية القائلين بأن المرأة تتورك مطلقا لكونه أستر لها .
وأثر أم الدرداء رواه البخارى في التاريخ الصغير من طريق
مكحول .

وهى أم الدرداء الصغرى لا الكبرى الصحابية لان مكحولا
لم يدركها .

وفى كتاب الآثار لأبى يوسف عن ابراهيم النخعى أنه قال:
في المرأة تقعد في صلاتها كيف شاعت .

وقد ورد ما يدل على استحباب ترك التجافى في الركوع
والسجود للمرأة دون الرجل .

ولكنه ضعيف جدا بل موضوع لا يجوز أن يخص به
عموم الأمر الوارد في قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما
رأيتموني أصلى الذى يشمل الرجال والنساء . وقد ورد فى ذلك
حديثان موصولان . وحديث مرسل .

فالموصولان رواهما البيهقى فى سننه . وقال لا يحتج
بأمثالهما (قلت) لأن فى سندهما متروكين . ولم يظ أحدهما عن أبى
سعيد مرفوعا فى أثناء حديث : وكان يأمر الرجال أن يتجافوا فى
سجودهم . ويأمر النساء ينخفضن فى سجودهن . وكان يأمر الرجال
أن يفرشوا اليسرى . وينصبوا اليمنى فى التشهد . ويأمر النساء
أن يتربععن .

وهذا حديث موضوع فيه عطاء بن عجلان كذاب فلا يجوز
العمل به .

وثانيهما عن ابن عمر مرفوعا اذا جلست المرأة فى الصلاة
وضعت فخذا على فخذا الاخرى . واذا سجدت الصقت بطنها فى
فخذيها كأستر ما يكون لها .

وهذا موضوع أيضا أو واه على رأى من فرق بين الموضوع .
والواهى . وهو تفريق لا معنى له فى الحقيقة .

فيه الحكم بن عبد الله أبو مطيع البلخى الفقيه الحنفى .
قال ابن معين ليس بشيء . وقال أحمد بن حنبل لا ينبغى
أن يروى عنه .

وقد ذكر حديثه هذا الذهبى فى ترجمته من الميزان اشارة الى أنه من صنعه ووضعته .

والخير بهذا العلم يشم منه رائحة الوضع . وانه من وحي التعصب للمذهب . ونصر الرأى . ولهذا تجنب أهل الحديث مرويات الداعية والمتعصب للمذهب .

كما هو مفصل فى كتبهم ببيان شاف كاف لكل ناقد وأما الحديث المرسل فرواه أبو داود فى المراسيل ومن طريقه البيهقى فى السنن عن يزيد بن أبى حبيب قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأتين تصليان فقال: اذا سجدتما فضا بعض اللحم الى الارض فان المرأة ليست فى ذلك كالرجل .

وهذا أيضا ضعيف جدا . وفيه علتان: الاولى الارسال، والثانية سالم بن غيلان راويه عن يزيد بن أبى حبيب . فقد قال فيه الدارقطنى متروك . وان كان غيره مشى حاله وروى البيهقى عن على عليه السلام قال اذا سجدت المرأة فلتضم فخذيها . وهذا ضعيف أيضا . رواه أبو اسحق السبيعى عن الحارث . وأبو اسحق مدلس .

قال أبو خيثمة كان يحيى بن سعيد يحدث عن حديث الحارث ما قال فيه أبو اسحق سمعت الحارث .

وذكر البيهقى بدون سند عن ابراهيم النخعى قال كانت المرأة تؤمر اذا سجدت أن تلتزق بطنها بفخذيها كيلا ترتفع عجزتها . ولا تجافى كما يجافى الرجل .

وهذا لا يعرف حاله ثم ان قول التابعى أمرنا أو كنا تؤمر

ليس بحجة جزما. ولا يعد من المرفوع ولا من الموقوف لا سيما ان لم يصفه الى زمن الصحابة كما هنا. فاذا أضافه احتمل الوقف وعدمه بل الخلاف موجود في قول الصحابي مثل هذا القول اذا لم يصفه الى عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كقوله أمرنا بكذا مثلا لمكن ذهب الجمهور الى أنه حجة. وذهب داود الى أنه غير حجة ولو أضافه الى عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى ينقل لنا لفظه وذهب اليه أيضا بعض المتكلمين. ونصره ابن حزم في الاحكام بأدلة واضحة أنظر ج. 1 الصفحة 194 .

وما ذهب اليه داود له حظ من النظر كما يظهر لمن تتبع كلام الصحابة في ذلك .

وغيرنا هنا هو أن نبين أن قول الصحابي أمرنا أو كنا نؤمر فيه خلاف هل يحتاج به أولا .

فكيف بالتابعي اذا قال ذلك. فانه مما لا ينبغي الشك في عدم الاحتجاج به .

(الحادي عشر) لا يجب على المرأة ستر وجهها. وكفيها في الصلاة لان ذلك لا يجب ستره عن غير المحارم .

بل هو مما أباحه الله تعالى لها أن تبديه في قوله ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها .

والصواب في ذلك أنه الوجه. والكفان على ما قاله المحققون من أئمة التفسير. والفقهاء. فالواجب عليها أن تستر ما دون الوجه والكفين من جميع أجزاء بدنهما. وشعرها. وقدمها كذلك لانها لما

أمرت بالستر من الاجانب. وأن لا تبدى عند غير ذوى المحارم منها من زينتها الا ما ظهر منها وهو الوجه. والكفان كما قدمنا .

وجب عليها مثل ذلك فى الصلاة؛ ولا ينبغى لها تركها ولحديث أبى داود والحاكم وصححه عن أم سلمة أنها سألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم أتصلى المرأة فى درع وخمار. وليس عليها ازار قال اذا كان الدرع سابغا يغطى ظهور قدميها .

وقد كره ابراهيم النخعى أن تصلى المرأة وهى منتقبة يعنى تغطى وجهها بالنقاب الذى لا يبدو منه الا العينان .

(الثانى عشر) يجوز لها أن تصلى فى ثوب واحد اذا كان يوارى جسدها كله (كالجلابة) مثلا اذا كانت مشدودة العنق ليلا يظهر نحرها وصدرها والا بطلت صلاتها .

ولا يجوز لها أن تصلى فى ثوب خفيف يصف جسدها. كثياب (النيلون) مثلا ولا فى ثوب صفيق لاصق بها فيصف خلقها كالثياب الافرنجية. التى تصف هيئة بدنها ومنها (البنطلون) .

وهى وان كانت كاسية فى نظرها لكنها فى حكم الشرع عارية. وبذلك وصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساء العصر اللائى رأهن فى النار بقوله كاسيات عاريات مائلات مميلات على رؤوسهن كأسنمة البخت لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها وان ريحها ايوجد من مسيرة خمسمائة عام .

فيجب على المرأة المسلمة أن تحذر من الوقوع فى هذه الصفة التى دحبت لها النار والعياذ بالله .

فد كان الثوب الواحد سابغا يوارى جسدها كله. ولا يشف.

ولا يصف فالصلاة فيه جائزة بدون أن تضيف اليه آخر .
وقد ترجم البخارى فى صحيحه (باب فى كم تصلى المرأة من
الثياب . وقال عكرمة لو وارت جسدها فى ثوب جاز .
وذكر حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يصلى الفجر فيشهد معه نساء من المومنات متلفعات فى مروطهن
ما يعرفهن أحدا .
وما زاد على ذلك فهو على الاستحباب من غير شك كما هو
النسأ فى الرجل فقد سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن الصلاة فى الثوب الواحد فقال ألكم يجد ثوبين .
والمرأة يشملها هذا الحكم كما لا يخفى . ولكن الاكمل لها
فى الصلاة الخمار . والدرغ السابغ الذى يستتر قدميها كما تقدم
فى حديث أم سلمة .
(الثالث عشر) اذا ناب المرأة شئ فى الصلاة فحكمها
التصفيق بيدها .
لما ثبت فى الصحيح التسبيح للرجال . والتصفيق للنساء .
وعند المالكية تسبيح مثل الرجل . ولا تصفق . وهذا مخالف
للسنة الثابتة . فلا يجوز الالتفات اليه .
وقالوا فى قوله التصفيق للنساء أى هو من شأنهن فى غير
الصلاة . وهو على جهة الذم له ولا ينبغى فعله فى الصلاة لرجل .
ولا امرأة .
وتعقب هذا التفسير برواية حماد بن زيد عن أبى حازم عن
سهل بن سعد مرفوعا بلفظ فليسبح الرجال . وليسفق النساء . رواه

البخارى. قال الحافظ في الفتح: فهذا نص يدفع ما تأوله أهل هذه المقالة .

وقال القرطبي القول بمشروعية التصفيق للنساء هو الصحيح خيرا. ونظرا .

(الرابع عشر) كما يؤم الرجال أقرؤهم لكتاب الله تعالى فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بإيسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم سلما كما في الحديث .

كذلك ينبغي ملاحظة ذلك في امامة النساء اذا اجتمعن وأردن تقديم واحدة منهن. أن تكون اقرأهن لكتاب الله تعالى. فان كن سواء في ذلك فاعلمهن السنة. ودين الله تعالى. فان كن سواء في ذلك فالتي تفضلهن في الصلاح والخشية والانابة الى الله تعالى. وذلك في معنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم فأقدمهم سلما . (الخامس عشر) يجب على المرأة أن تبتعد عن الامور التي لا يقبل الله تعالى صلاتها من أجلها .

من ذلك أن تضع على رأسها (البيلوكة) المعروفة التي توضع لقريين الرأس .

وكذلك زيادة شيء في شعر الرأس ليكبر، فكل هذا ورد في الحديث أن صاحبته لا يقبل الله تعالى صلاتها وأنها ملعونة من أجل ذلك .

وقد فشى ذلك بين النساء اليوم من غير أن يعلمن ما فيه من الاثم. والعقاب وأعظم ذلك عدم قبول الصلاة. وحلول اللعنة. ولهذا يقول ابن عباس رضى الله تعالى عنه فيما رواه عبد الرزاق

هلاک نساء بنی اسرائیل کان من قبل ارجلھن . وهلاک نساء هذه الامۃ من قبل رؤوسھن .

یشیر بهذا رضی اللہ عنہ الی ما ظهر فی نساء العصر من الاعتناء بزینۃ رؤوسھن بشتی أنواع الزینۃ حتی المحرمۃ منها وهی وضع (البیلوكة) وغیرھا من الامور الزائدة علی الشعر لاجل الزینۃ .

وقد ورد فی ذلك الوعید عن رسول اللہ صلی علیہ وآلہ وسلم فی احادیث كثيرة .

منھا ما رواه الطبرانی والبزار بسند لا بأس به عن أبی شقرة قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم اذا رأیتم اللائی القین علی رؤوسھن مثل أسنمة البعر فاعلموھن أنه لا تقبل لھن صلاة .

ومنھا ما رواه أحمد والطبرانی ورجال أحمد رجال الصحیح عن عبد اللہ بن عمرو وقال سمعت رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم یقول سیكون فی آخر أمتی رجال یركبون علی سروج كأشباه الرجال ینزلون علی أبواب المساجد نساءؤھم كاسیات عاریات علی رؤوسھن كأسنمة البخت العنوھن فانھن ملعونات . (والبخت نوع من الابل) وفی لفظ الطبرانی سیكون فی أمتی رجال یركب نساءؤھم علی سروج كأشباه الرجال ورواه ابن حبان والحاكم .

وهذا الحدیث فیہ وصف بلیغ واخبار بما علیہ النساء الیوم اللائی یسقن السیارات وھن كاسیات عاریات قد أصلحن رؤوسھن عند (الكوافر) بأنواع مختلفة من تصفیف الشعر .

وفيه كذلك الاخبار برجالهن الذين يرافقونهن في السيارات على تلك الحال حتى الى المساجد كما هو مشاهد .

وهذا الحديث والذي قبله أفادا أن المرأة التي تتصف بهذا لا تقبل لها صلاة. وأنها ملعونة كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث آخر أنه رأى هؤلاء النساء يعذبن في النار مع أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرهن في عصره. ولم يوجد بعد .

وذلك فيما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس. ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات رؤسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها. وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا. والصنف الآخر الذي رآه يعذب ولم يوجد في عصره صلى الله عليه وآله وسلم هو ما ظهر اليوم من رجال (الشرطة) الذين يذمون في أيديهم العصي لضرب الناس. والاعتداء عليهم فيما لا يستحق ذلك .

والمقصود أنه يجب على المرأة أن تبتعد عن هذه الاعمال. وتحذر من الوقوع فيها لتسلم من هذا الوعيد الذي ورد في ذلك. وكذلك من الأمور التي لا يقبل الله تعالى صلاة المرأة من أجلها عصيان زوجها وهجرانها له في الفراش. وعدم طلب رضاه إذا غضب .

لما روى ابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن ابن عباس قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا رجلا أم قوما وهم لها كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط واخوان متصارمان؛ وروى نحوه الترمذى من حديث أبى مامة. وروى ابن خزيمة، وابن حبان فى صحيحهما والطبرانى فى الاوسط عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم الى السماء حسنة العبد الأبق حتى يرجع الى مواليه فيضع يده فى أيديهم. والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى، والسكران حتى يصحو .

وروى الحاكم. والطبرانى عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤوسهما عبد أبق من مواليه حتى يرجع وامرأة عصت زوجها حتى ترجع . فلتحذر المرأة من هذا الخلق السيئ المشين الذى صار عليه أغلب نساء الوقت الا من رحم الله تعالى .

ويكفى فى شناعته، وقبحه، وأنه عند الله عظيم وان كانت المرأة تحسبه هينا. أن الله تعالى لا يقبل صلاتها التى هى عماد دينها. ومفتاح جنتها ما دامت متخلقة به .

وورد فى الحديث أول ما تسأل المرأة عن صلاتها ثم عن بعلها كيف عملت اليه. رواه أبو الشيخ فى الثواب عن أنس .

ولهذا أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن اساءة المرأة لزوجها يمنعها من دخول الجنة ولو مع صلاتها .

كما روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن

أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد رأى امرأة حاملة ابناً لها وهى حبلى: حاملات مرضعات رحيمات بأولادهن لولا ما ياتين الى أزواجهن دخل مصلياتهن الجنة .
يعنى أن سوء عشرتها لزوجها يعوقها عن الدخول الى الجنة بدون حساب لاجل ذلك .

كما دل على ذلك حديث أبى هريرة مرفوعاً اذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها وحصنت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخل من أى أبواب الجنة شئت رواه ابن حبان فى صحيحه .
(السادس عشر) ينبغى للزوجة اذا قامت للصلاة فى الليل أن توقيظ زوجها للصلاة معها واو ركعتين . وكذلك ينبغى للزوج اذا قام للصلاة فى الليل أن يوقظ زوجته للصلاة معه .

لما روى أحمد وأبو داود والنساء وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رحم الله رجلاً قام من الليل فصلى وأيقظ امرأته فصلت فان أبت نضح فى وجهها الماء رحم الله امرأة قامت من الليل فصلت وأيقظت زوجها فصلى فان أبت نضحت فى وجهه الماء .

وروى الطبرانى عن أبى مالك الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من رجل يوقظ امرأته فان غلبها النوم نضح فى وجهها الماء فيقوموا فى بيتهما فيذكران الله عز وجل ساعة من الليل الا غفر لهما .

والاولى أن يكون ذلك جماعة لما رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه عن أبى هريرة وأبى سعيد قالا قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصليا
ركعتين جميعا كتبنا من الذاكرين الله كثيرا. والذاكرات .
وكذلك ينبغي للرجل أن يوقظ امرأته لصلاة الوتر إذا أراد
صلاة الوتر .

كما روى أصحاب الكتب الستة عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وأنا معترضة بينه
وبين للقبلة كاعتراض الجنابة فإذا أراد أن يوتر أيقظني فأوترت.
(السابع عشر) مما ينبغي للمرأة أن تحرص عليه اجابة المؤذن
في اذانه، وكذلك عند اقامة الصلاة فان لها في ذلك اجرا عظيما وثوابا
جزيلا كما روى الطبراني في الكبير بسند ضعيف عن ميمونة أم
المؤمنين رضى الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم قام بين صف الرجال والنساء فقال يا معشر النساء إذا
سمعتن أذان هذا الحبشى واقامته فقلن كما يقول فان لكل
حرف ألف درجة .

وهذا كما قلت فضل عظيم يجب على المرأة اغتنامه عند
سماع الاذان والاقامة. ولا يلهيها عنه شيء مطلقا. والحديث
الضعيف اتفق أهل العلم على العمل به في مثل هذا الباب كما تقدم.
(الثامن عشر) يستحب للمرأة إذا صلت أن تقعد في مصلاها
وتكثر من التسبيح والتحميد والتكبير كلما وجدت الفراغ لذلك .

لما رواه أبو داود والترمذى عن يسيرة مولاة أبى بكر الصديق
قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكن

بالتسبيح والتهليل، والتقديس، والتكبير. واعقدن بالانامل فانهن مسؤولات مستنطقات ولا تغفلن فتنسين الرحمة .

وروى مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه عن جويرية أن النبي صلى الله عليه و اله وسلم خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها ثم رجع اليها بعد أن أضحى وهي جالسة فقال ما زلت على الحال التي فارقتك عليها قالت نعم قال لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت اليوم لوزنتهن سبحان الله ويحمده عدد خلقه ورضى نفسه وزنة عرشه. ومداد كلماته .

وراه ابن خزيمة في كتاب التوحيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه و اله وسلم خرج الى صلاة الصبح وجويرية جالسة في المسجد الحديث .

وروى أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان وابن خزيمة. والحاكم عن أنس بن مالك أن أم سليم غدت على رسول الله صلى الله عليه و اله وسلم فقالت علمني كلمات أقولهن في صلاتي فقال كبرى عشرأ وسبحي عشرا، واحمدى عشرا. ثم صلى ما شئت يقول نعم نعم :

وهذا بعد الصلاة كما هو ظاهر من العدد. وقوله ثم صلى ما شئت بمعنى به الدعاء والطلب من الله تعالى بعد هذا الذكر فانه مظنة أن يستجاب .

(خاتمة)

من الكبائر والامور الشنيعة في حكم الاسلام موافقة الرجل زوجته على عدم الصلاة بالمرة. أو سكوته على تهاونها بادائها في وقتها .

من غير أن يغضب عليها. أو يكفهر في وجهها بل ويضربها . ويهجرها الى أن تراجع دينها. والله تعالى قد أباح للرجل ضرب الزوجة وهجرها فيما يتعلق بشؤونه وحياته المنزلية . فكيف لا يجوز له أن يفعل ذلك وأكثر منه في حق دين الله تعالى وشريعته .

وقد أفتى جماعة من أئمة المذاهب الاربعة بطلاق المرأة التي لا تصلى بالمرة أو تتهاون بادائها في وقتها .

وقال ابن تيمية في كتاب الطلاق من (الاختيارات الفقهية) 254: ويجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة فان لم تصل وجب عليه فراقها في الصحيح. وقال أيضا: اذا دعيت الى الصلاة وامتنعت انفسخ نكاحها في أحد قولى العلماء. ولا ينفسخ في الآخر. اذ ليس كل من وجب عليه فراقها ينفسخ نكاحه بلا فعله. فان كان عاجزا عن طلاقها لثقل مهرها كان مسيئا بتزوجه بمن لا تصلى وعلى هذا الوجه فيتوب الى الله تعالى من ذلك. وينوى أنه اذا قدر على أكثر من ذلك فعله .

وقال العلامة ابراهيم بن محمد الحلبي الحنفى في (غنية المتملى على كتاب منية المصلى) 269 ما نصه: وكذا الزوج له أن يضرب زوجته على ترك الصلاة والغسل في الأصح. وان لم تنته

عن تركها بالضرب يطلقها. ولو لم يكن قادرا على مهرها ولان يلقي الله سبحانه ومهرها في ذمته خير له من أن يطاء امرأة لا تصلى. قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى).

وفى فتاوى العلامة الجليل بقية السلف وبركة الخلف العارف محمد بن ناصر الدرعى ص 61 من الطبعة الفاسية ما نصه : وسئل عن رجل تزوج امرأة لم تصل قط فوعظها وهجرها فدامت على ما كانت عليه هل يطلقها أم لا؟ لانه أشرك معها أولادا. فأجاب يدوم على هجرانها حتى تستقيم والا فليطلقها وسيعوضه الله بما هو خير منها ببركة الدين اهـ . قلت وهذا هو الصواب فان الله تعالى أمر نبيه بقوله وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها الآية.

وأمنته داخلة في هذا الخطاب من غير شك من أحد والمطلوب في الزوجة أن تكون ذات دين وفضل وأساس ذلك الصلاة والمحافظة عليها في وقتها فاذا لم تصل فلا دين لها كما هو معلوم . وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنكاح ذات لدين كما في صحيح مسلم وسنن الترمذى عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك. وروى البخارى ومسلم عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنكح المرأة لأربع: لمالها، ولحسبها، ولجمالها، ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك .

وفي حديث عبد الله بن عمرو ولكن تزوجوهن على الدين
ولأمة سوداء ذات دين أفضل رواه ابن ماجه والبخاري .

أخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعادة الناس في
المرأة التي يريدون نكاحها فانهم يقصدون هذه الخصال المذكورة.
ثم أرشد الى ما يجب على المسلم أن يعمل به في ذلك وهو
الزواج بذات الدين .

لأنه أفضل ما يدخر المرء المسلم كما ورد في حديث آخر.
وقال الصحابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو علمنا
أى المال خير فنتخذة فقال أفضله لسان ذاكر، وقلب شاكراً،
وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه رواه الترمذى وابن ماجه وحسنه
الترمذى. وإذا كانت لا تصلى فلا يمكنها أن تعينه على إيمانه بل
ربما دعت الى التهاون بالصلاة التى هى رأس الإيمان .

فيجب على الرجل أن يكون حازماً مع الزوجة في شأن الصلاة.
ولا يعمل معها الليونة في التهاون بها بل يظهر لها فى ذلك كل شدة
وغلظة ولو دعى الامر الى طلاقها كما علمت ليخرج من المسؤولية
التي ألقاها الله تعالى على عاتقه من ناحية المحافظة على دينها وفي
مقدمة ذلك الصلاة .

كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا
وقودها الناس والحجارة الآية .

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح
كل راع مسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن
رعيته الحديث .

وفي لفظ عند الطبراني في الصغير فأعدوا للمسائل جوابا قالوا وما جوابها قال أعمال الخير وأعظم هذه الاعمال الامر بالصلاة كما لا يخفاك وكذلك يجب أمر الاولاد الصغار بها وتعليمهم الصلاة. وضرب أبناء العشر عليها وهذا أيضا مما ترك العمل به الآباء والامهات في تربية أولادهم. والامر لله .

وفي الحديث الصحيح مروا الصبي بالصلاة اذا بلغ سبع سنين. واذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها وقال الشافعي في المختصر كما في المجموع 11/3 وعلى الآباء والامهات تعليم أولادهم ويعلموهم الطهارة. والصلاة. ويضربوهم على ذلك اذا عقلوا. قال النووي قال أصحابنا ويأمره الولي بحضور الصلوات في الجماعة وبالسواك وسائر الوظائف الدينية ويعرفه تحريم الزنا واللواط والخمر والكذب والغيبة والنميمة .

وقال الرافعي قال الائمة يجب على الآباء والامهات تعليم أولادهم الطهارة. والصلاة. والشرائع بعد سبع سنين. وضربهم على تركها بعد عشر سنين .

وهذا آخر ما أردنا جمعه، والإشارة اليه في هذا الكتاب الذي نرجو أن يكون مفيدا في بابه. داعيا أهل التوفيق الى العمل بما احتواه. وورد فيه .

وكان الفراغ منه ليلة الاربعاء من سلخ رجب الفرد سنة اثنتين وأربعمائة وألف بطنجة. والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما الى يوم الدين .

رقم الإيداع القانوني 238 - 1992